زيادة دوران عجلة النمو الاقتصادي وخفض عجز الميزان التجاري

الحكومة الشبابية - الجيل الثاني

قطاع الإقتصاد الوطني والمالية والاستثمار

إعداد :

أ. ولاء الدردور
أ. لينه الهلسه
أ. ناهد الطويل
م. طلال حجاوي
م. لمى العربيد

المعهد السياسي لاعداد القيادات الشبابية - وزارة الشباب
www.shababgovjo.org

الملخص التنفيذي:

يقتضي المشروع على مشكلة تباطئ ديناميكية النموالاقتصادي وتسعى نحو زيادة دوران عجلة الاقتصاد من حبث زيادة الصادرات وتقليل الواردة مما ينعكس على تخفيض عجز الميزان التجاري يأتي هذا المشروع انطلاقاً من التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني منذ سنوات ويعتبر امتداداً لمشاريع سابقة وحالية تدور حول معالجة المشكله نظراً لأهميتها. إن المشروع يطرح حلول نوعية مركزاً على جذور المشكله التي ادت مع تراكم السنوات الى تفاقم الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية على افراد المجتمع والدولة ككل. ومن الجدير بالذكر ان المشكله الاقتصادية تعتبر من اهم المشاكل التي تؤرق المجتمع واصحاب العلاقة (افراد المجتمع,المستثمرين,السلطة التنفيذية ,السلطة التشريعية ومؤسسات المجتمع المحلي)والتي يجب ان يتم تحليلها بدقة وايجاد افضل الحلول التي تساعد على تحقيق تنمية مستدامة والتي من شأنها.

رفع معدل النمو الاقتصادي خلال خمس سنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٩) مما ينعكس ايجاباً على النشاط الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تنشيط الصادرات الوطنية بحيث تصل الى معدل ارتفاع 2% سنويا وتثبيت معدل الواردات لتصبح 3% سنويا خلال ٥ سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٩ مما ينعكس على الميزان التجاري من خلال رفع الاحتياطي من العملات الاجنبية لتصل الى ٢٠ مليار خلال خمس سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٩ وذلك بتشجيع الصناعة المحلية واستحداث صناعات ثقيلة ذات قيمة اقتصادية مرتفعة بجذب استثمارات تعنى بصناعة المركبات وايضا زيادة التجارة مع امريكا عن طريق تنفيذ حملات تسويقية ودعاية للمنتجات المحلية داخل السوق الامريكي والمشاركة في المعارض الامريكية. بما يخص رفع قدرة شركات رأس المال المغامر وصناديق رأس المال المشترك على جذب استثمارات في قطاعات متنوعة خاصة القطاع الصناعي ذات قيمة مضافة تقدر ب ١٠٠ مليون سنويا بدءا من عام 2024 وتوفير فرص العمل في جميع القطاعات خاصة في قطاع الصناعة بما لا يقل عن 200 الف فرصة عمل سنويا بدءا من عام 2024,فإن ذلك سيتم عن طريق إقامة ما لا يقل عن ١٠٠ مشروع سنوياً قائم على فكرة رأس المال المغامر من خلال اقامة معارض وندوات توعوية حول فكرة رأس المال المغامر وايجابياته ومردوداته وارسال دعوات حضور لكل من اصحاب رؤوس الأموال واصحاب الأفكار الريادية لعرض افكارهم داخل تلك المعارض من كافة القطاعات وعند استجابة عدد من اصحاب رؤس الاموال وتبنيهم للأفكار الريادية وتسجيلهم للشركات تحت رأس المال المغامر فإن ذلك سيؤدي الى تخفيض نسبة البطالة على مستوى الدولة لتصبح ١٩% وعلى مستوى الشباب لتصبح ٤٥%.

الأساس المنطقي للمشروع

تحليل الوضع والخلفية

أثرت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها المملكة الأردنية الهاشمية خلال الثمانينات من القرن الماضي على أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية؛ وذلك نتيجة أزمة ميزان المدفوعات التي أدت إلى انهيار سعر صرف الدينار الأردني، إذ اتبعت المملكة العديد من خطط التنمية الاقتصادية واعتمدت في تمويلها على القروض والمنح الخارجية، ومع انخفاض المنح والمساعدات الخارجية في منتصف الثمانينات، استمرت الحكومة على العمل بهيكلة نفقاتها، واعتمدت على القروض الخارجية لتمويل العجوزات المسجلة في الموازنة العامة، وفي العامين 1987_1988 اتجهت الحكومة بشكل كبير للاقتراض الداخلي لسد عجز الموازنة، وذلك في ضوء عدم قدرة المملكة في الحصول على التمويل الخارجي اللازم، ما أدى إلى نفاذ احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية، وانهيار سعر الصرف. (مركز الدراسات الاستراتيجية_ الجامعة الأردنية، 2018).

وفي ضوء هذه المتغيرات تبنى الأردن العديد من خطط الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 1989/4/13؛ بهدف إعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال التقليل من الاختلالات الداخلية والخارجية المتمثلة بارتفاع عجز الموازنة العامة ونسب المديونية والحساب الجاري لميزان المدفوعات وإعادة الثقة بالدينار الأردني. ولكن لم تفلح برامج التصحيح كثيراً، ولم تسهم في تغيير حجم المديونية بفعل الظروف الإقليمية والسياسية غير المواتية وارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي.) خوري، 2018)

أظهرت نتائج تقييم برامج الصندوق خلال (1989_2004) أن أهداف النمو الفعلية للاقتصاد للمملكة لم تتوافق مع توقعات البرنامج خلال هذه الفترة، فقد شهدت معدلات النمو انتعاشاً في العام (1992) بحيث بلغ معدل النمو حوالي (14%) نتيجة انخفاض المستوردات، إضافة إلى عودة العديد من الأردنيين وقدوم بعض العرب نتيجة أحداث الخليج في تلك الفترة فانتعشت مجالات الاستثمار في المملكة، بينما في العامين (2003_2004) نمت الصادرات وكان المصدر الرئيس لنمو الناتج هو ارتفاع صادرات المملكة من خلال "المناطق الصناعية المؤهلة"، إضافة إلى الحرب على العراق وقدوم العديد من العراقيين إلى المملكة، وكان لهما الأثر الإيجابي على رفع حجم الاستثمار ورفع معدلات الإنتاجية خلال ذلك العام، وبذلك لم يتم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة من قبل الصندوق باستثناء سنوات محدودة. (مركز الدراسات الاستراتيجية_ الجامعة الأردنية، 2018).

وقد شهدت الفترة التي تلت خروج المملكة من برامج صندوق النقد الدولي تحسناً ملحوظاً في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، فقد نما الناتج المحلي الحقيقي للمملكة بمتوسط 7.9% خلال الفترة (2005_2008) مدفوعاً بزيادة الطلب العالمي على السلع والخدمات الأردنية، واسترداد الثقة في الدينار الأردني بعد ربطه بالدولار الأمريكي في منتصف التسعينات وهي النسبة المناسبة لتلبية احتياجات خلق الوظائف في الاقتصاد المحلي. إلا أن الظروف الاقتصادية الإقليمية والعالمية غير المواتية أثرت سلباً على أداء المملكة الاقتصادي، وبخاصة بعد تأثر المملكة بالأزمة المالية العالمية في عام 2009، (المرجع نفسه، ص18_19) وما تلاها من أحداث "الربيع العربي" التي أثرت على الاستقرار السياسي والاقتصادي للعديد من دول المنطقة، ما أثر على طرق التجارة البرية التي تربط المملكة مع دول الإقليم، وأثر بشكل سلبي على الدخل السياحي وحوالات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفاع أسعار النفط والغذاء عالمياً، (Frank Betz, 2016, p_4_6) إضافة إلى قطع إمدادات المملكة من الغاز المصري بعد ثورة 25 يناير عام 2011

مما أدى إلى الحاجة لشراء الطاقة من مصادر بديلة بتكلفة أعلى، وفرض تكاليف أخرى تتعلق باللاجئين السوريين فالأزمة السورية تسببت بموجات لجوء أثقلت كاهل الأردن بأعبائها. (European Union, 2020).

وإزاء هذه التحديات تبنت المملكة خطة للإصلاح الوطني بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في العام 2012_٢٠١٥ لمعالجة الاختلالات التي نتجت عن الظروف السياسية والاقتصادية المحلية والإقليمية، وقد هدفت هذه الإصلاحات إلى العودة بعجز الموازنة والحساب الجاري إلى مستويات مستدامة، وتخفيض حجم الدين العام، وتحقيق الاستقرار الكلي الشمولي والمستدام، إذ كان هدف البرنامج زيادة النفقات الرأسمالية لتعزيز الإيرادات الحكومية، إلا أن ذلك لم يتحقق بشكل فاعل فقد اعتمدت الحكومة على المنح والمساعدات الخارجية لتخفيض العجز المالي للمملكة بشكل ملحوظ، وقد تراوحت النفقات الرأسمالية للحكومة خلال تلك الفترة بين (675.4_2.285.0) مليون دينار. وبالرغم من الإنجازات المحدودة التي حققها الأردن خلال فترة البرنامج (2012_2015) نتيجة استمرار الصراع السياسي في سورية والعراق، وتزايد الضغوط على المملكة الناجمة عن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين للمملكة؛ استمرت المملكة بالنهج الإصلاحي مع صندوق النقد الدولي من خلال دخولها ببرامج اخرى، (مركز الدراسات الاستراتيجية_ الجامعة الأردنية، 2018) حيث ينتهي البرنامج الأخير في مارس/آذار ٢٠٢٤. (صحيفة الغد، 2023).

ونتيجة لتلك المتغيرات تباطأ النمو في الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملحوظ ليصل الى نسبة 2.75% بالمتوسط خلال الفترة (2011_2015)، وازداد إجمالي الدين العام ليصل إلى 65.4% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في نهاية العام 2011 مقارنة بحوالي 58.7% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في نهاية 2010، وبلغ في العام 2015 حوالي 84.2% نتيجة العديد من المتغيرات الخارجية التي فرضتها الظروف الإقليمية، كذلك ارتفاع نسب البطالة وبخاصة في صفوف الشباب والإناث. (مركز الدراسات الاستراتيجية_ الجامعة الأردنية، 2018) بالإضافة الى ما تلى ذلك من أثار اقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد أفضت إلى انكماش الاقتصاد الاردني في عام ٢٠٢٠، وأخيراً الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت الى تعطل سلاسل الإمداد والتوريد وتسببت بأزمة غذاء وبموجة من التضخم وارتفاع الأسعار على مستوى العالم.(رؤية التحديث الاقتصادي، 2022).

وعلى الرغم من فرض الأردن برنامجاً للإصلاح الضريبي وإجراء بعض التحسينات في تحصيل الضرائب وزيادة حجم الإيرادات المحلية لكنَّه في المقابل كان هناك ضعف في إدارة النفقات؛ حيث أنَّ انخفاض الإيرادات والمنح وزيادة الانفاق الحكومي بدوره يرفع من عجز الموازنة؛ فقد بلغت قيمة الإيرادات والمنح الخارجية في الدولة الأردنية لعام 2018 (7839,6) ولكن زادت قيمة اجمالي الانفاق الى (8567,3) ما أدى الى ارتفاع العجز المالي الى (-727,6) ومديونية مقدرة ب (26900,6) أي بنسبة (89,4%) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام 2019 وصلت المديونية إلى (92,4%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). (غرفة تجارة عمان، 2018_2019) وقد أستمر تفاقم عجز الموازنة حيث إن مجموع الإيرادات العامة للخزينة في مشروع قانون موازنة 2023 قدرت بحوالي 9.569 مليار دينار، بمجموع نفقات عامة مقدرة للسنة الحالية تبلغ 11.431 مليار دينار، أي بعجز 1.862 مليار دينار، وأرتفع الدين العام الى أن وصل إلى (39.046) مليار دينار حتى نهاية شهر آذار من العام الحالي 2023 أي ما نسبته (114%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والذي حقق نسبة نمو مستقرة عند 2.5%. (القرالة، 2023).

وبالالتفات الى النفقات الجارية والرأسمالية يلاحظ ان النفقات الجارية تزايدت بشكل كبير على حساب النفقات الرأسمالية، وبند خدمة الدين أصبح يقارب الانفاق الرأسمالي، وتتناقص نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية سنوياً، في ضوء تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي وانعكاسها سلباً على الإيرادات المحلية وشح الموارد المالية، فالأردن يقترض لتغطية نفقات جارية معظمها رواتب ونادراً ما يقترض من أجل مشاريع رأسمالية ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وتساهم في زيادة الإنتاج والايرادات العامة وخلق فرص عمل. فعند النظر إلى قائمة المشاريع الرأسمالية المدرجة في قانون الموازنة العامة ٢٠٢١، يلاحظ أن معظمها مشاريع نمطية لا

تعكس طابعاً تنموياً واضحاً، خاصة وأنها تفتقر إلى عدد من المقومات الرئيسية في الموازنة التنموية، والتي من أهمها وجود عوامل تساعد على الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، ووجود مشاريع جديدة تأخذ بعين الاعتبار الأولوية التنموية المستهدفة من قبل الحكومة، هذا بالإضافة إلى اتخاذ تدابير تخفف من أعباء الدين العام، وتعمل على تقليص العجز المالي، وتجعل الحكومة أكثر اعتماداً على الذات، وكذلك اتخاذ تدابير جاذبة للاستثمار وتفعيل الدور التنموي المنوط بالقطاع الخاص. (تقرير حالة البلاد، 2021) فقد مثلت النفقات الجارية في موازنة 2023 ما نسبته 86.1% من النفقات العامة، وفوائد الدين 1.577 مليار دينار أي بنسبة 16 % من النفقات الجارية، ومثلت النفقات الرأسمالية 1.592 مليار دينار، بنسبة 13.9% من النفقات العامة منها مشاريع جديدة بقيمة 262.85 مليون دينار. (جريدة الغد، 2023).

وعند التطرق للعوامل المثبطة والتي تحد من عملية الاستثمار بشقيه العام والخاص في الدولة نلخصها بقلة رؤوس الأموال وارتفاع تكلفتها حيث يعاني الأردن من ضعف في الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات فيتم اللجوء من قبل الحكومة أو القطاع الخاص إلى الاقتراض سواء الداخلي او الخارجي بفوائد مرتفعة مما يزيد تكلفة الاستثمار بصورة كبيرة.(الخطيب، 2006) أما المعوقات التي تواجه استثمارات القطاع الخاص على حدة نوجزها؛ بالمعوقات البيروقراطية، والتشريعية، وارتفاع الكلف التشغيلية ومن أهمها الطاقة، ومعدلات الضرائب العالية والرسوم المرتفعة، بالإضافة إلى التأخر في تطوير البنى التحتية. (تقرير حالة البلاد، 2021).

لذلك أقر الأردن قانون البيئة الاستثمارية لسنة 2022 بهدف تطوير التشريعات التي توفر الميزات والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وكنتيجة لما واجهته بيئة الأعمال في المملكة خلال السنوات الأخيرة العديد من التحديات جراء عوامل داخلية وخارجية، أثرت على تدفق الاستثمارات الأجنبية وعلى استقرار الاستثمارات القائمة. فالمفتاح الرئيس لدفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من تفشي معدلات البطالة والفقر، يكمن في جذب الاستثمار بشقيه المحلي والاجنبي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال بيئة أعمال واستثمار ممكنه وجاذبة ومرنة. (المرجع نفسه، ص5).

أما فيما يخص التجارة الخارجية يعاني الأردن منذ فترة طويلة من اختلالات في ميزانه التجاري للسلع والخدمات، وقد ساهمت التوترات الإقليمية للدول المحيطة بالمملكة من زيادة حالة عدم اليقين وتقطع طرق المواصلات، وبخاصة نتيجة إغلاق الحدود بين العراق وسورية في ظل تراخي الحكومة عن دعم المصدر الأردني ومساعدته في ترويج منتجاته عالمياً، وإيجاد أسواق بديلة للأسواق التقليدية التي تعتمد عليها المملكة، إذ يلاحظ ارتفاع تركز صادرات ومستوردات المملكة في عدد قليل من الدول. (مركز الدراسات الاستراتيجية_ الجامعة الأردنية، 2018) بالإضافة الى جائحة فيروس كورونا، والأزمة الروسية_ الأوكرانية التي أدت الى تعطل سلاسل الإمداد والتوريد وارتفاع كلف الشحن وأسعار المواد الغذائية. (رؤية التحديث الاقتصادي، 2022) حيث شهد الأردن ارتفاع في عجز الميزان التجاري بنسبة ٢٢,٣٦% بنهاية عام ٢٠٢٢، بصادرات كلية بلغت ٨,٧٩ مليار دينار، وواردات قدرت قيمتها ١٩,٣٧٦ مليار دينار حسب تقرير (دائرة الاحصاءات العامة حول التجارة الخارجية 2023).

إنَّ الأسواق المحلية الصغيرة والقدرة المحدودة على التصدير عكست بدورها انخفاض القدرة التنافسية؛ والذي أدى إلى تقييد النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، فهناك تراجع في مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي وضعف القدرة التنافسية للمنتجات والتي تتصف بكونها ذات تكاليف عالية وجودة منخفضة مقارنة بالإنتاج في الدول المتقدمة مما أدى إلى الانخفاض في حجم الصادرات الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نقاط ضعف في الدولة قد تحد من عملية النشاط والنمو الاقتصادي وتصنع الفجوة والفارق بين الدول النامية والدول المتقدمة منها؛ قلة الموارد الطبيعية في الدولة وما لها من دور كبير في زيادة معدل النمو الاقتصادي أو انخفاضه. حيث ان الموارد الطبيعية في الدولة تكاد تنحصر في مادتي الفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى مجموعة من الصخور الصناعية مثل رمل السيليكا، وكميات من الصخر الزيتي.

وهذا ما أدى إلى تقليل معدلات الاستثمار، وتضييق نطاق السوق الأردني وقوة منافسته مع الأسواق الخارجية. فالأردن بلد شحيح الموارد يستفيد من المساعدات الخارجية ونسبة عالية من الناس تحت خط الفقر، (European Commission, 29.11.2019) وفي المقابل ومن واجهة أخرى تدل إمكانية استغلال الدول لمواردها الطبيعية على مهارات القوى العاملة والتقنيات المتوفرة، فبإمكان القوى العاملة والكفاءات المتعلمة والمختصة استخدام هذه الموارد الطبيعية وتسيرها للنهوض بالاقتصاد الوطني والاعتماد على الإنتاج المحلي كمصدر أساسي. (أبو شامة، 2022).

ومن هنا نسلط الضوء على مشكلة البطالة وتخفيض نسبها من خلال توفير فرص العمل لتحسين نوعية الحياة والحد من الفقر، والتي لم تشهد تحسن كبير نتيجة النمو البطيء للنشاط الاقتصادي؛ فقد أستمرت معدلات البطالة في مستويات مرتفعة خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى ٢٢,٩% في نهاية العام ٢٠٢٢، (تقرير المركز الأردني لحقوق العمل، ٢٠٢٣) بعد أن وصلت إلى ٢٤,١% في عام ٢٠٢١ كنتيجة لتداعيات جائحة كورونا التي فاقمت المشكلة بشكل واضح بسبب الاغلاقات العالمية والمحلية والتي أدت الى كبح العرض والطلب معاً، مما تسبب بتعثر الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة وأدى الى استغنائها عن عمالها وموظفيها على الرغم من التدخلات والإجراءات الحكومية المتخذة أثناء فترة الاغلاق، وقد ساهمت الازمة الاقتصادية والتباطؤ الاقتصادي ولا سيما ضعف استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في تفاقم مشكلة البطالة مضافاً اليها الظروف السياسية والأمنية التي يعيشها الإقليم والتي زادت من تدفق اللاجئين إلى المملكة مما تسبب بدخول عمالة مدربة منافسة للقوى العاملة الأردنية الباحثة عن العمل وخاصة ممن يحملون مؤهلات علمية ومهنية أقل من الثانوية، هذا علاوة على دخول الالاف من خريجي الجامعات والمعاهد الى سوق العمل سنويا ومن مختلف التخصصات بحوالي 100 الف، مقابل عدم كفاية فرص العمل التي يستحدثها الاقتصاد الأردني والتي تقدر بحوالي 40 الف سنوياً نظراً للانخفاض الملموس في الاستثمارات الأجنبية والمحلية المباشرة. (Jordanian Economic Forum, 2021) وضعف الطلب المحلي، وعدم التركيز على القطاعات ذات الميزة النسبية بوصفها محركات للنمو، إلى جانب تراجع الإنتاجية والتنافسية التشغيلية، وضعف الابتكار. (رؤية التحديث الاقتصادي، 2022) المصدر: رؤية التحديث الاقتصادي _ إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل_ 30 كانون الثاني 2022، ص 18.

الخلاصة إن أهم التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن ارتفاع المديونية والسياسات الاقتصادية الخاطئة؛ فمنذ أواخر ثمانينات القرن الماضي والاقتصاد الأردني يمر بظروف استثنائية ناجمة عن السياسات الاقتصادية التي أغرقت البلاد بالمديونية والتي اتخذتها الحكومات المتعاقبة بناء على توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتطبيق ما يسمى بسياسة التصحيح الاقتصادي وكان أبرزها زيادة الضرائب غير المباشرة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة معظم السلع الأساسية، مع انخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات، ورفع كافة أشكال الدعم عن الإنتاج المحلي وعن الصادرات الوطنية، وغيرها من السياسات التي تركت أثاراً اقتصادية واجتماعية قاسية على الفقراء ومتوسطي الدخل. (نشرة وزارة المالية لشهر كانون الثاني 2010).

فقد أسهمت مجمل هذه السياسات ذات الطبيعة الانكماشية في تعميق الأزمة الاقتصادية، وأدت إلى سوء الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من أبناء المجتمع وبشكل خاص ذوي الدخل المحدود، مما زاد نسبة الفئات التي تعيش تحت خط الفقر، وزيادة معدلات البطالة، ولم تحقق برامج "التصحيح الاقتصادي" الذي طبقته الحكومة أهدافه المعلنة. (موقع السوسنة، 2014).

ونتيجة ذلك أصبح الاعتماد على المعونة الخارجية مصدر أساسي عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فأسهمت تلك المؤسسات في رسم السياسات الاقتصادية للبلدان النامية وتضيق مجال سلطة الدولة الاقتصادية. (محبوب، 2019) .

مبررات تقديم المشروع

يأتي هذا المشروع انطلاقاً من التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني منذ سنوات ويعتبر امتداداً لمشاريع سابقة وحالية تدور حول معالجة المشكله نظراً لأهميتها. إن المشروع يطرح حلول نوعية مركزاً على جذور المشكله التي ادت مع تراكم السنوات الى تفاقم الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية على افراد المجتمع والدولة ككل. ومن الجدير بالذكر ان المشكله الاقتصادية تعتبر من اهم المشاكل التي تؤرق المجتمع والتي يجب ان يتم تحليلها بدقة وايجاد افضل الحلول التي تساعد على تحقيق تنمية مستدامة.

تحليل أصحاب المصلحة واختيار المجموعة المستهدفة

أصحاب المصلحة	الصفات والقدرات	الاهتمامات والتوقعات من المشروع	ما يقدمه المشروع
افراد المجتمع	١.الفئة العمرية (١٨-٤٠). ٢.مستوى التعليم (ثانوية عامة فما فوق). ٣.التنوع الاجتماعي(ذكر / انثى).	١.تحسين الدخل والمعيشة. ٢.توفير فرص عمل(تبعا للعرض والطلب). ٣.تحسين المنتجات والخدمات المقدمة. ٤.رفع مستوى المهارات العمليه والمهنية.	١.طرح مشاريع استثمارية وتوفير التمويل لها. ٢.معالجة التشوهات الضريبية بالتركيز على الضريبة المباشرة. ٣.معالجة التشوهات التمويلية ٤.تقليل نسب البطالة.
المستثمرين	١.تعظيم الثروة. ٢.التوسع والانتشار.	١.توفير افكار مشاريع ذات قيمة مضافة. ٢.توفير المخرجات اللازمة لسوق العمل.	١.تحسين البنية التحتية. ٢.توفير تشريعات ملائمة.
السلطة التنفيذية	١.تسهيل العقبات. ٢.تجهيز البنية التحتية.	١.زيادة النشاط الاقتصادي في الدولة. ٢.تقوية الميزان التجاري	١.النمو في الناتج المحلي ٢.زيادة الايرادات. ٣.رفع قدرة الدولة على التصدير.
السلطة التشريعية	١.تحسين التشريعات. ٢.الرقابة على الاداء الحكومي.	١.المساهمه في تجويد التشريعات. ٢.رفع شكاوي في حال وجود مخالفات.	١.اقتراحات وتعاون لتحسين التشريعات. ٢.اقتراح انظمة مراقبة حديثة.
مؤسسات المجتمع المحلي	١.مساندة ودعم. ٢.تنظيم التجارة والصناعة.	١.التشبيك بين القطاع العام والخاص. ٢.تشكيل حاضنه لاصحاب العلاقة.	١.مساندة افكارهم وارائهم. ٢.تذليل العقبات.

أهداف المشروع

الهدف العام:

رفع معدل النمو الاقتصادي خلال خمس سنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٩) مما ينعكس ايجاباً على النشاط الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الأهداف الفرعية:

1. تنشيط الصادرات الوطنية بحيث تصل الى معدل ارتفاع 2% سنويا وتثبيت معدل الواردات لتصبح 3% سنويا خلال ٥ سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٩ مما ينعكس على الميزان التجاري.
2. رفع قدرة شركات رأس المال المغامر وصناديق رأس المال المشترك على جذب استثمارات في قطاعات متنوعة خاصة القطاع الصناعي ذات قيمة مضافة تقدر ب ١٠٠ مليون سنويا بدءا من عام 2024.
3. توفير فرص العمل في جميع القطاعات خاصة في قطاع الصناعة بما لا يقل عن 200 الف فرصة عمل سنويا بدءا من عام 2024.

الإطار المنطقي للمشروع

	#	المؤشرات	أدوات التحقق	الافتراضات
الهدف العام	رفع معدل النمو الاقتصادي خلال خمس سنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٩) مما ينعكس ايجاباً على النشاط الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.6 % في الربع الثاني من عام 2022 اي ما تنتجه الدولة من سلع وخدمات وزيادة نصيب الفرد منه	- تقارير وزارة المالية. - تقارير دائرة الاحصاءات العامة الاردنية.	ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 10% سنويا خلال 5 سنوات 2024-2029 وزيادة دخل الفرد في المجتمع.
النتائج (الأهداف الخاصة)	1.1 تنشيط الصادرات الوطنية بحيث تصل الى معدل ارتفاع 2% سنويا وتثبيت معدل الواردات لتصبح 3% سنويا خلال ٥ سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٩ مما ينعكس على الميزان التجاري.	ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 0.9%، فيما انخفضت المستوردات بنسبة 4.8% وانخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 10% خلال النصف الأول من عام 2023 مثارنة بالفترة ذاتها من عام 2022.	- تقارير وزارة المالية. - تقارير دائرة الاحصاءات العامة الاردنية. - وزارة الصناعة والتجارة. - غرفة التجارة.	ارتفاع الصادرات الوطنية وثبات الواردات مما أدى الى انخفاض العجز في الميزان التجاري.
	1.2رفع قدرة شركات رأس المال المغامر وصناديق رأس المال المشترك على جذب استثمارات في قطاعات متنوعة خاصة القطاع الصناعي ذات قيمة مضافة تقدر ب ١٠٠ مليون سنويا بدءا من عام 2024.	لا يوجد اي شركة مسجلة بصفة رأس المال المغامر.	- تقارير دائرة الاحصاءات العامة الاردنية. - وزارة الصناعة والتجارة. - غرفة التجارة.	وصلت مردودات شركات رأس المال المغامر الى 150 مليون سنويا.
	1.3توفير فرص العمل في جميع القطاعات خاصة في قطاع الصناعة بما لا يقل عن 200 الف فرصة عمل سنويا بدءا من عام 2024.	توفير 46283 الف فرصة عمل عام 2022 خلال النصف الثاني منه.	- دائرة الاحصاءات العامة الاردنية. - مؤسسة الضمان الاجتماعي.	زيادة اعداد المشتركين في مؤسسة الضمان الإجتماعي ما نسبته 30% عن العام السابق.

المخرجات	1.1.1رفع الاحتياطي من العملات الاجنبية لتصل الى ٢٠ مليار خلال خمس سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٩.	احتياطي العملة الاجنبية هو 17.09 مليار دولار حتى نهاية نوفمبر 2023.	- البنك المركزي	1.1.1.1 ارتفاع نسبة الودائع للعملات الأجنبية في البنوك المحلية بمقدار 3 مليار.
	1.1.2استحداث صناعات ثقيلة ذات قيمة اقتصادية مرتفعة.	لا يوجد اي صناعات ثقيلة داخل الاردن.	- وزارة الصناعة والتجارة - غرفة التجارة	1.2.1.1 فتح مستودعات قطع غيار للصناعات الثقيلة.
	1.1.3زيادة التجارة مع امريكا.	مليار دينارحجم التبادل التجاري بين الاردن والولايات الامريكية. حقق الميزان التجاري الاردني الامريكي فائض مقداره 186 مليون.	- وزارة الصناعة والتجارة - غرفة التجارة - دائرة الاحصاءات العامة الاردنية.	1.3.1.1 ارتفاع صادرات الألبسة في الأسواق الامريكية.
	1.2.1 إقامة ما لا يقل عن ١٠٠ مشروع سنوياً قائم على فكرة رأس المال المغامر.	لا يوجد اي شركة مسجلة بصفة رأس المال المغامر.	- تقارير دائرة الاحصاءات العامة الاردنية. - وزارة الصناعةوالتجارة. - غرفة التجارة.	1.1.2.1 سجلت وزارة الصناعة والتجارة 20 شركة بصفة رأس المال المغامر كل شهرين.
	1.3.1 تخفيض نسبة البطالة على مستوى الدولة لتصبح ١٩% وعلى مستوى الشباب لتصبح ٤٥%.	بلغت نسبة البطالة 22.3% على مستوى الدولة و 47% على مستوى الشباب.	- دائرة الاحصاءات العامة الاردنية. - وزارة العمل. - مؤسسة الضمان الاجتماعي.	1.1.3.1 استحداث العديد من الوظائف الصناعية والزراعية والتجارية في القطاعين الصناعي والتجاري.

الأنشطة				
	1.1.1.1 تشجيع الصناعة المحلية	يوظف القطاع الصناعي حوالي 251 ألف عامل جلهم من الأردنيين يعملون في ما يقارب 18 ألف منشأه صناعية منتشرة في جميع محافظات المملكة، يشكلون بذلك حوالي 21% من مجموع القوى العاملة الأردنية، وتزداد هذه النسبة لتصل الى حوالي 28% من اجمالي حجم العمالة في القطاع الخاص، كما ويتقاضون أكثر من مليار ونصف دينار كأجور وتعويضات	- غرفة صناعة الأردن.	الوصول الى 5 اسواق جديدة دولية
	1.2.1.1 جذب استثمارات تعنى بصناعة المركبات.	وقعت اتفاقية لانشاء مصنع للسيارات الكهربائية في الأردن خلال العام القادم.	- قناة المملكة.	انشاء مصنع متخصص بالصناعات الثقيلة وقطع الغيار.
	1.3.1.1 تنفيذ حملة تسويق ودعاية للصناعات المحلية الاردنية داخل السوق الامريكي.	تصدر الاردن المنسوجات والألبسه الى السوق الامريكي.	- وزارة الصناعة والتجارة.	توقيع اتفاقية تبادل صناعي وتجاري مع امريكا.
	1.1.2.1 اقامة معارض وندوات توعوية حول فكرة رأس المال المغامر وايجابياته ومردوداته. 2.1.2.1 ارسال دعوات حضور لكل من اصحاب رؤوس الأموال واصحاب الأفكار الريادية لعرض افكارهم داخل تلك المعارض من كافة القطاعات.	لا يوجد اي معارض تحت هذا النوع في الأردن.	-	استجاب عدد كبير من اصحاب رؤوس الأعمال واعربو عن تبنيهم للعديد من الأفكار الريادية المعروضة.
	1.1.3.1 اقامة معارض وندوات توعوية حول فكرة رأس المال المغامر وايجابياته ومردوداته.	لا يوجد اي معارض تحت هذا النوع في الأردن.	-	استجاب عدد كبير من اصحاب رؤوس الأعمال واعربو عن تبنيهم للعديد من الأفكار الريادية المعروضة.

	2.1.3.1 ارسال دعوات حضور لكل من اصحاب رؤوس الأموال واصحاب الأفكار الريادية لعرض افكارهم داخل تلك المعارض من كافة القطاعات.			

مصفوفة تقسيم العمل

المخرجات	الأنشطة	الأنشطة الفرعية	المهام
1.1.1رفع الاحتياطي من العملات الاجنبية لتصل الى ٢٠ مليار خلال خمس سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٩.	1.1.1.1 تشجيع الصناعة المحلية	- خفض تكاليف الانتاج	- الاتجاه نحو الطاقة النظيفة
		- فرض حوافز على القطاع الصناعي	- تعديلات قانونية
		- تأهيل وتدريب عمالة ماهرة	- عمل برامج تدريبية
		- التعاون بين القطاعين العام والخاص.	- عقد لقاءات دورية بين القطاعين.
1.1.2استحداث صناعات ثقيلة ذات قيمة اقتصادية مرتفعة.	1.2.1.1 جذب استثمارات تعنى بصناعة المركبات.	- انشاء مدن صناعية حديثة	- تعديلات تشريعية
		- استقطاب وتدريب وتأهيل عمالة ماهرة	- عقد برامج تدريبية
1.1.3 زيادة التجارة مع امريكا.	1.3.1.1 تنفيذ حملة تسويق ودعاية للصناعات المحلية الاردنية داخل السوق الامريكي.	- انشاء معارض للصناعات المحلية الاردنية داهل امريكا.	- جمع أفضل الصناعات المحلية الأردنية.
		- المشاركة في المعارض الأمريكية.	- التسجيل عن طريق النقابات والجمعيات التجارية.
1.2.1 إقامة ما لا يقل عن ١٠٠ مشروع سنوياً قائم على فكرة رأس المال المغامر	1.1.2.1 اقامة معارض وندوات توعوية حول فكرة رأس المال المغامر وايجابياته ومردوداته.	- استقطاب حاضنات الأعمال والأفكار الريادية.	- التشبيك مع اصحاب المصلحة
	2.1.2.1 ارسال دعوات حضور لكل من اصحاب رؤوس الأموال واصحاب الأفكار الريادية لعرض افكارهم داخل تلك المعارض من كافة القطاعات.	- التشبيك مع اصحاب رؤوس الأموال وجمعيات رجال الأعمال وأصحا المهن.	- التواصل.
1.3.1 تخفيض نسبة البطالة على مستوى الدولة لتصبح ١٩%	1.1.2.1 اقامة معارض وندوات توعوية حول فكرة رأس المال المغامر	- استقطاب حاضنات الأعمال والأفكار الريادية.	- التشبيك مع اصحاب المصلحة

وعلى مستوى الشباب لتصبح ٤٥%.	وايجابياته ومردوداته.		
	2.1.2.1 ارسال دعوات حضور لكل من اصحاب رؤوس الأموال واصحاب الأفكار الريادية لعرض افكارهم داخل تلك المعارض من كافة القطاعات.	- التشبيك مع اصحاب رؤوس الأموال وجمعيات رجال الأعمال وأصحا المهن.	- التواصل.

مصفوفة المسؤوليات

المخرجات	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	شركاء تنفيذيين (إن وجد)	جهات شريكة (إن وجد)
1.1.1رفع الاحتياطي من العملات الاجنبية لتصل الى ٢٠ مليار خلال خمس سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٩.	1.1.1.1 تشجيع الصناعة المحلية	- وزارة الصناعة والتجارة	- غرفة صناعة الأردن	- المديرية صاحبة العلاقة
1.1.2استحداث صناعات ثقيلة ذات قيمة اقتصادية مرتفعة.	1.2.1.1 جذب استثمارات تعنى بصناعة المركبات.	- وزارة الاستثمار	- وزارة الصناعة	- الدائرة الهندسية
1.1.3 زيادة التجارة مع امريكا.	1.3.1.1 تنفيذ حملة تسويق ودعاية للصناعات المحلية الاردنية داخل السوق الامريكي.	- غرف التجارة الدولية	- غرفة التجارة	- المبعوث الاقتصادي
1.2.1 إقامة ما لا يقل عن ١٠٠ مشروع سنوياً قائم على فكرة رأس المال المغامر	1.1.2.1 اقامة معارض وندوات توعوية حول فكرة رأس المال المغامر وايجابياته ومردوداته.	- حاضنات الأعمال ووزارة الاقتصاد الرقمي	- الجهات الداعمة	- المنسقيين المعنيين.
	2.1.2.1 ارسال دعوات حضور لكل من اصحاب رؤوس الأموال واصحاب الأفكار الريادية لعرض افكارهم داخل تلك المعارض من كافة القطاعات.	- حاضنات الأعمال ووزارة الاقتصاد الرقمي	- الجهات الداعمة	- المنسقيين المعنيين.
1.3.1 تخفيض نسبة البطالة على مستوى الدولة لتصبح ١٩% وعلى مستوى الشباب لتصبح ٤٥%.	1.1.2.1اقامة معارض وندوات توعوية حول فكرة رأس المال المغامر وايجابياته ومردوداته.	- حاضنات الأعمال ووزارة الاقتصاد الرقمي	- الجهات الداعمة	- المنسقيين المعنيين.
	2.1.2.1 ارسال دعوات حضور لكل من اصحاب رؤوس الأموال واصحاب الأفكار الريادية لعرض افكارهم داخل تلك المعارض من كافة القطاعات.	- حاضنات الأعمال ووزارة الاقتصاد الرقمي	- الجهات الداعمة	- المنسقيين المعنيين.

خطة العمل

المخرجات	الأنشطة	الإطار الزمني للتنفيذ	
		سنة	شهر
1.1.1رفع الاحتياطي من العملات الاجنبية لتصل الى ٢٠ مليار خلال خمس سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٩.	1.1.1.1 تشجيع الصناعة المحلية	**2024-2030**	72 شهر
1.1.2استحداث صناعات ثقيلة ذات قيمة اقتصادية مرتفعة.	1.2.1.1 جذب استثمارات تعنى بصناعة المركبات.	**2024-2027**	36 شهر
1.1.3 زيادة التجارة مع امريكا.	1.3.1.1 تنفيذ حملة تسويق ودعاية للصناعات المحلية الاردنية داخل السوق الامريكي.	**2024- مالا نهاية**	()
1.2.1 إقامة ما لا يقل عن ١٠٠ مشروع سنوياً قائم على فكرة رأس المال المغامر	1.1.2.1اقامة معارض وندوات توعوية حول فكرة رأس المال المغامر وايجابياته ومردوداته. 2.1.2.1 ارسال دعوات حضور لكل من اصحاب رؤوس الأموال واصحاب الأفكار الريادية لعرض افكارهم داخل تلك المعارض من كافة القطاعات.	**2024-2029**	60 شهر
1.3.1 تخفيض نسبة البطالة على مستوى الدولة لتصبح ١٩% وعلى مستوى الشباب لتصبح ٤٥%.	1.1.2.1اقامة معارض وندوات توعوية حول فكرة رأس المال المغامر وايجابياته ومردوداته. 2.1.2.1 ارسال دعوات حضور لكل من اصحاب رؤوس الأموال واصحاب الأفكار الريادية لعرض افكارهم داخل تلك المعارض من كافة القطاعات.	**2024-2029**	60 شهر

خطة الموارد والميزانية

المخرجات	الأنشطة	المدخلات	التكلفة	الميزانية
1.1.1رفع الاحتياطي من العملات الاجنبية لتصل الى ٢٠ مليار خلال خمس سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٩.	1.1.1.1 تشجيع الصناعة المحلية	- اقامة مهرجانات لعرض افكار صناعية ريادية.	10000	50000
		- دعم البحث العلمي والتطويؤ لتعزيز الابتكار في الصناعة المحلية.	20000	100000
1.1.2استحداث صناعات ثقيلة ذات قيمة اقتصادية مرتفقعة.	1.2.1.1جذب استثمارات تعنى بصناعة المركبات.			
1.1.3زيادة التجارة مع امريكا.	1.3.1.1 تنفيذ حملة تسويق ودعاية للصناعات المحلية الاردنية داخل السوق الامريكي.	- محتوى تسويقي - منتجات صناعية محليه مميزة. - الفئة المستهدفة.	15000	75000
1.2.1 إقامة ما لا يقل عن ١٠٠ مشروع سنوياً قائم على فكرة رأس المال المغامر	1.1.2.1 اقامة معارض وندوات توعوية حول فكرة رأس المال المغامر وايجابياته ومردوداته. 2.1.2.1 ارسال دعوات حضور لكل من اصحاب رؤوس الأموال واصحاب الأفكار الريادية لعرض افكارهم داخل تلك المعارض من كافة القطاعات.	- اصحاب رؤوس الاموال. - اصحاب الافكار الريادية. - جهات داعمه. - وسائل الإعلام. - مكان لإقامة الندوات.	5000	25000
1.3.1 تخفيض نسبة البطالة على مستوى الدولة لتصبح ١٩% وعلى مستوى الشباب لتصبح ٤٥%.	1.1.2.1اقامة معارض وندوات توعوية حول فكرة رأس المال المغامر وايجابياته ومردوداته. 2.1.2.1 ارسال دعوات حضور لكل من اصحاب رؤوس الأموال واصحاب الأفكار الريادية لعرض افكارهم داخل تلك المعارض من كافة القطاعات.	- اصحاب رؤوس الاموال. - اصحاب الافكار الريادية. - جهات داعمه. - وسائل الإعلام. - مكان لإقامة الندوات.	5000	25000

خطة المتابعة والتقييم

الهدف الخاص(1) تنشيط الصادرات الوطنية بحيث تصل الى معدل ارتفاع 2% سنويا وتثبيت معدل الواردات لتصبح 3% سنويا خلال ٥ سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٩ مما ينعكس على الميزان التجاري.

المخرجات	المؤشرات	أدوات التحقق	آلية جمع البيانات	المسؤول	خط الأساس	نسبة الانجاز
1- رفع الاحتياطي من العملات الاجنبية لتصل الى ٢٠ مليار خلال خمس سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٩.	احتياطي العملة الاجنبية هو 17.09 مليار دولار حتى نهاية نوفمبر 2023.	- البنك المركزي	- تقارير. - زيارات ميدانية.	- محافظ البنك المركزي.	الاحتياطي من العملات الاجنبية ١٧ مليار.	
2- استحداث صناعات ثقيلة ذات قيمة اقتصادية مرتفعة.	لا يوجد اي صناعات ثقيلة داخل الاردن.	- وزارة الصناعة والتجارة - غرفة التجارة	- تقارير. - زيارات ميدانية.	- المستثمرين.	لا يوجد اي مشروع قائم.	
3- زيادة التجارة مع امريكا.	مليار دينار حجم التبادل التجاري بين الاردن والولايات الامريكية. حقق الميزان التجاري الاردني الامريكي فائض مقداره 186 مليون.	- وزارة الصناعة والتجارة - غرفة التجارة - دائرة الاحصاءات العامة الاردنية.	- تقارير. - احصاءات عامة.	- المبعوث الاقتصادي.	اتفاقية تجارة حرة لتبادل الألبسه.	

الهدف الخاص(2) رفع قدرة شركات رأس المال المغامر وصناديق رأس المال المشترك على جذب استثمارات في قطاعات متنوعة خاصة القطاع الصناعي ذات قيمة مضافة تقدر ب ١٠٠ مليون سنويا بدءا من عام 2024.

المخرجات	المؤشرات	أدوات التحقق	آلية جمع البيانات	المسؤول	خط الأساس	نسبة الانجاز
إقامة ما لا يقل عن100 مشروع سنوياً قائم على فكرة رأس المال المغامر.	لا يوجد اي شركة مسجلة بصفة رأس المال المغامر.	- تقارير دائرة الاحصاءات العامة الاردنية. - وزارة الصناعة والتجارة. - غرفة التجارة.	- سجل الشركات.	- مراقب الشركات.	لا يوجد اي شركة مسجلة قائمة على فكرة رأس المال المغامر.	

الهدف الخاص(3) توفير فرص العمل في جميع القطاعات خاصة في قطاع الصناعة بما لا يقل عن 200 الف فرصة عمل سنويا بدءا من عام 2024.

المخرجات	المؤشرات	أدوات التحقق	آلية جمع البيانات	المسؤول	خط الأساس	نسبة الانجاز
تخفيض نسبة البطالة على مستوى الدولة لتصبح ١٩% وعلى مستوى الشباب لتصبح ٤٥%.	بلغت نسبة البطالة 22.3% على مستوى الدولة و 47% على مستوى الشباب.	- دائرة الاحصاءات العامة الاردنية. - وزارة العمل. - مؤسسة الضمان الاجتماعي.	- تقارير.	- مدير الضمان الاجتماعي. - مدير الاحصاءات العامة.	نسبة البطالة على مستوى الدولة ٢٤% وعلى مستوى الشباب ٥٠%	

خطة الاستدامة

نوع الاستدامة	الإجراءات لتحقيق الاستدامة
استدامة مؤسسية	تعيين مدير تنفيذي للمشروع.
استدامة مالية	العائد من الاستثمارات المذكورة.
استدامة الأثر	تهيئة البنى التحتية للطاقة البديلة والتكنولوجيا الحديثة بالإضافة الى توفير البحوث العلمية.

المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية
وزارة الشباب

الحكومة الشبابية - البرلمان الشبابي

+962 79 9565 667
info@shababgovjo.org

www. shababgovjo.org